شنـاشيـل

عقوبات جماعية

■ عدنان حسين

لبعض الوقت ظننّا أن حكومة السيد نوري المالكي قد فهمت جيداً رسالة متظاهري ٢٥ شباط الماضي وتفهّمت دوافعها وغاياتها، وفي وقت أسرع مما احتاجه زين العابدين بن علي وحسني مبارك في الشهرين السابقين (لم تظهر بعد علامات الفهم والتفهم على القذافي وعلي صالح!)

وظننا أيضا ان حكومتنا، بعدما أعلنت رزمة من التوجهات الجديدة في ضوء مطالب المتظاهرين، ستتصرف بطريقة مختلفة، بل نقيضة، مع مظاهرات الجمعة ٤ آذار(اول من أمس) وما يليها، خصوصا وان رئيس الحكومة وناطقين باسمها وباسم قيادة عمليات بغداد أكدوا ذلك مرة تلو مرة.

ظننا اننا حصلنا أخيرا على حكومة ديمقراطية تصيخ السمع جيدا لمطالب ناخبيها، وتصدقهم القول، وتحرص على تأمين حقوقهم وعلى معاملتهم بطريقة حضارية غير الطريقة المعهودة للحكومات الدكتاتورية.

لكن حسن الظن ذلك كان من سوء الفَطَن كما ظهر لاحقا، فقد أمسينا ليلة الخميس الماضي وأصبحنَا يوم الجمعة (اول من أمس)على ما أمسينا وأصبحنا عليه قبل اسبوع بفرض حظر التجوال (منع تجوال المركبات والدراجات النارية والهوائية يعني في الواقع حظرا عاما للتجوال بطريقة ملتوية)، وبمنع المئات ، وربما الآلاف من الوصول الى ساحة التحرير في بغداد (السيد المالكي وعدد من مساعدي صرحوا علنا بان الوصول الى الساحة سيكون حرّا، بل أعطوا انطباعا بتخفيف الاجراءات المشددة المتخذة في جمعة ٢٥ شباط.

الاسبوع الماضي قال لنا رئيس الوزراء بان ٦٥٠ الف بغدادي انتخبوه، ولا ندري كيف يسوّغ معاليه لنفسه أن يضرّ بمصالح وحقوق ناخبيه هؤلاء وبمصالح وحقوق ٧ ملايين بغدادي وملايين أخرى من سكان المدن الأخرى بحظر التجوال في مدنهم الجمعة بعد الجمعة؟ كيف لم يخطر في باله وفي بال معاونيه ومستشاريه ان حظر التجوال يحول دون وصول المرضى الى المستشفيات والأطباء الى من تمس حاجتهم اليهم ويقطع ارزاق عشرات الآلاف من الباعة والكسبة والعمال ويحرم مئات الآلاف من التمتع بيوم عطلتهم الاسبوعية؟

بأي حق تفترض الحكومة هذا الإجراء؟.. الأمن؟ هذه كذبة كبيرة فضحتها مظاهرات ٢٥ شباط ثم مظاهرات أول من امس، فقوات الحكومة – كما اعترفت الحكومة بنفسها من خلال الاعتذارات – هي التي هددت أمن الوطن والمواطنين بتعسفها في حق المتظاهرين.

حتى بن علي ومبارك والقذافي وعلي صالح لم يفعلوها .. لم يحظروا التجوال في تونس العاصمة والقاهرة وطرابلس وصنعاء خلال ايام التظاهرات التي أطاحت حتى الآن عرشين بديا راسخين كالجبال (العرشان الآخران في طريق الإطاحة).

. فلماذا تصر حكومتنا على التصرف باعتبارها دكتاتورا أشدّ من الدكتاتوريين وهي الحكومة المنتخبة ديمقراطيا والتي نعتقد انها لن تخلد الى الابد

اذا كان المتظاهرون على حق في مطالبهم والحكومة غير قادرة على تلبيتها دفعة واحدة أو في وقت قصير، فهذه مشكلة الحكومة. اما اذا كانت المشكلة هي ان المتظاهرين الذين وُصفوا بانهم مجرد ٥٠ ألفا في كل انحاء العراق ليسوا على حق في مطالبهم فهذه مشكلة الحكومة ايضا لأنها لا تقدر على اقناعهم، والمجتمع كله، بانهم ليسوا على حق.. وفي الحالين فان واجب الحكومة حل هذه المشكلة وكل مشكلة أخرى... ولكن بعيداً عن الإضرار بمصالح البلاد والعباد... بعيداً عن العقوبات الجماعية.

dnan255@btinternet.com

أكد التزام العراق بتصفية الألغام وفق اتفاقية أوتاوا

وزير البيئة لـ(المدى): أزمة البزل الإيراني لم تنته بعد وأموالنا لا تكفي لمعالجة الإشعاع

بغداد/ اياس حسام الساموك

أكد وزير البيئة أن الإمكانات الحالية غير كافية لمعالجة ملف الإشعاع، لافتا في الوقت نفسه إلى أن أزمة مياه البزل الإيرانية لم تنته حتى اللحظة وبحاجة إلى جهد كبير من الجانب العراقي والإيراني.

جاء ذلك في لقاء أجرته معه "المدى" شدد فيه على أن سبب عدم صلاحية مياه الإسالة للشرب يرجع إلى الضعف في ضخ المياه عبر الأنابيب.

وشدد وزير البيئة سركون لازالر صليوة على عدم معرفته بسبب تعارض تصريحات مسؤولين في الوزارة بخصوص ملف الإشعاعات، معربا عن تصوره أن هذا التناقض مرده إلى اختلاف وجهات النظر.

وكان وكيل الوزارة كمال حسين شدد لـ"المدى"، انه بعد المسوحات التي أجرتها جميع الجهات ذات العلاقة تبين انه لم تظهر أي حالات للتلوث الإشعاعي. الأمر الذي نفته مديرة مركز الإشعاع في الوزارة بشرى علي احمد والتي أكدت في حديث سابق لـ"المدى" وبحسب المسوحات التي أجريت خلو العراق وبصورة كاملة من الإشعاع.

وشدد صليوا على انه ورغم حداثة منصبه فان ملف الإشعاع شاسع بتاريخه ومساحته على الأرض، وان عدة مواقع متأثرة بالإشعاع منها بنايات كالمطعم التركي والذي تمت السيطرة عليه وإطلاقه فضلا عن مستشفى الزبير في البصرة منها مواقع عمليات وزارة الصناعة كالتصنيع العسكري السابق، كما منها مواقع تعرضت إلى قصف كالمعدات العسكرية، موضحا انه خلال السنوات الأخيرة جرت مسوحات كثيرة في البلاد وتم العثور على العديد من المواقع وتم أيضاً قياس حجم التأثيرات لها، ومن ثم حصرت، وتمت معالجتها من قبل الجهات المعنية لا وزارة البيئة.

وأضاف صليوة أن اختصاص وزارة البيئة يكمن في الكشف عن المواقع والنشاط الإشعاعي لها ومن ثم يصار إلى توجيه بالمعالجة من قبل الجهات المختصة والتي هي في اغلب الأحوال وزارة العلوم والتكنولوجيا وبعد المعالجة تقوم وزارته بالتقدير والأمر هل تطلق هذه المواقع أم لا تطلق، وفق نسبة المعالجة، مبينا أن هذا الإطلاق يكون إذا ما كانت الحدود الإشعاعية مسموح لها، هنالك مواقع أخرى لا تزال محصورة مثل التويثة.

وأكد وزير البيئة وجود مواقع في الفلوجة والبصرة، لكنه لا يملك معلومات كافية عن أسماء هذه المواقع.

وأكد أنها لم تعالج حتى اللحظة بسبب ضعف الإمكانات التي موجودة في الوزارة، وان الأمر يحتاج إلى زمن معين حتى تتم المعالجة بالصورة المطلوبة، مستدركا بالقول إنه ليست هنالك مستندات وتقارير تثبت إن الأمراض السرطانية والتشوهات بسبب الإشعاعات، مشددا على عدم استطاعته إثبات هذا الأمر أو نفيه.

وأضاف صليوة أن هنالك مواقع سكراب ومعدات عسكرية قصفت خلال العمليات العسكرية موجودة في البصرة مصابة بالإشعاع تم الحجر عليها خلال هذه الفترة، مكررا عدم معرفته في أن تكون هنالك إصابات قد حدثت قبل هذا الإجراء.

وبين انه كان يوجد أيضاً محولة كهربائية في منطقة سكنية هي الاخرى ثبتت إصابتها بالإشعاع ومن ثم تم الحجر عليها، واصفا ملف الاشعاع بأنه الاهم لعمل الوزارة والتي تعمل على غلقه في الفترة المقبلة.

ولفت وزير البيئة إلى أن دائرة الألغام غير موجودة في جميع دول العالم بقدر وجودها في الدول التي يوجد فيها زارعو الألغام ولفترة طويلة، موضحا أن هذه الدائرة دخلت إلى جسم الدولة ولم ترصد لها التخصيصات الكاملة، فعندما استحدثت كانت في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بسبب عدم وجود وزارة للبيئة حينها.

وأضاف صليوة أن وزارة الدفاع ممثلة بالجيش لها الخبرة في إزالة الألغام كونها من تقوم بزرعها، مستدركا بالقول إن هنالك معايير دولية توجب وجود جهة مدنية تمارس دور الرقابة على هذه الإزالة، متابعا أن دائرة إزالة الألغام في وزارة البيئة لا تزيل الألغام بقدر ما أن دورها ينحصر في إعطاء هذا الدور إلى شركات مدنية تقوم بهذا الإجراء.

وشدد صليوة على أن وزارة الدفاع تطرح نفسها كمزيلة للألغام من منطلقات عسكرية أمنية، منطلقة من حرصها على الاستقرار حتى لا تستفيد بعض الجهات من الألغام لإعمال إرهابية وبالتالي هي التي تقوم بجمعها، نافيا أن يكون لدى وزارته أي اعتراض على دور الدفاع في هذا الخصوص.

وعن تصريحات وكيل الوزارة لـ"المدى"، التي أكد فيها إن وزارة الدفاع قامت بمنع البيئة من العمل على إزالة الألغام في هذه المرحلة من المناطق الحدودية لأسباب أمنية، أعرب صليوه عن استغرابه من هذه التصريحات، وقال إن الوزارة لا تزال مستمرة في عملها ولم تتوقف كونها ضمن مساحات معينة وان الكثير منها أطلق ومشاريع نفطية وكهربائية تقام عليها، مشددا في الوقت عينه على أن النسبة المتبقية هي اكبر مما تم معالجته، وعلى قدرة العراق في إنهاء ملف الألغام قبل انتهاء المدة المحددة في اتفاقية أوتاوا.

على صعيد آخر، نفى الوزير أن يكون ملف مياه البزل قد حسم كونه له تأثير كبير على البيئة، وان هنالك مواقع عولجت سيما في البصرة غير أنها لم تعالج في أهوار الحويزة، مشددا على أنها مياه آسنة تؤثر على مياه الأنهر في نوعيتها والتي بدورها تكون غير صالحة للاستخدام، مشخصا عالج هذا الخلل بالأمور التي ترتبط بشكل أو آخر بطبيعة الأرض وإنها غير سهلة على كل من الجانب العراقي والإيراني، موضحا أن معالجة التلوث الموجود في هور الحويزة بحاجة إلى عمل سد يستغرق تشيده ثلاث سنوات وبالتالي فأن الوضع حرج ويحتاج إلى معالجة أسرع.

وبخصوص ملف حزام بغداد الأخضر والتشجير، قال صليوة إن هذا الموضوع ليس على عاتق وزارته والتي تعمل على الجانب العلمي والدراسة فحسب، وتمت مخاطبة كلا من وزارة الزراعة وأمانة بغداد من اجل إجراء عملية زراعة والتي فيها جانبان الأول يتعلق بجانب المتنزهات وتشجير الطرق لها على طريقة الزراعة الإنتاجية، مؤكدا على أن هذا الأمر من اختصاص وزارة الزراعة والتي بدورها لديها مشاريع من اجل إعادة الأراضي الخصبة في العراق والتي ادى اهمالها في الفترة الاخيرة الى اتساع ظاهرة التصحر بشكل كبير وبالتالي العراق يحتاج إلى هذه الزراعة من اجل القضاء على ظاهرة التصحر.

وعرج وزير البيئة على ظاهرة انتشار المصانع في المدن ومدى تأثيرها على البيئة قائلا إن لها ضوابط ومحددات، نافيا أن تكون لديه اي مؤشرات عن انتشار مثل هكذا مصانع في العاصمة واذا ما وجدت مخالفات فتتخذ الاجراءات القانونية وفق حجم المبالغة والتي تتراوح ما بين الانذار والغلق مؤقتا او نهائيا، مشددا على ان الكثير من المخالفات في هذا الخصوص منتشرة في المحافظات، مستدركا بالقول إن إجراءات الوزارة في بعض الأحيان قد تصطدم بالمصلحة العامة.

وبين وزير البيئة أن هنالك تجاوزات كبيرة من قبل مؤسسات الدولة على البيئة بسبب قصور الإمكانات والتي بدورها تؤثر على البيئة في العراق.

ووصف صليوة تصريحات رئيس مجلس محافظة بغداد كامل الزيدي والتي تحدث فيها عن دخول مياه دجلة إلى بغداد صافية وخروجها بلون يقارب إلى السواد بالمبالغ بها، موضحا أن المياه فيها صفة التنقية الذاتية وعندما تخرج من مدينة إلى مدينة أخرى تكون تقريبا نظيفة، إلا أنها عندما تخرج من بغداد تكون غير نظيفة بسبب الاستخدامات غير الصحيحة من قبل البعض لمياه النهر، مستدركا بالقول ان هذا الحديث ليس دفاعا عن وضع مياه الانهر في العراق على اعتبار انه يعاني من مشاكل جمة فوحدات المعالجة اما غير موجودة اساسا او غير صالحة للاستعمال وبالتالي العراق بحاجة الى ترميم كبير في هذه الوحدات، منتقدا تعامل بعض الفلاحين و اصحاب المطاعم القريبة من النهر مع مياهه فضلا عن مؤسسات الدولة، موضحا ان هناك عدم إيلاء أهمية وحرمة للنهر من قبلهم.

نفى صيلوة علمه في أن تكون لديه أية نقطة سلبية مؤشرة على دور وزارة الكهرباء في أنها تتعامل بصورة سلبية مع مياه النهر.

وعن مدى صلاحية مياه الشرب "الإسالة" للاستهلاك البشري اكد صليوة ان المشكلة تكمن في الأنابيب القديمة التي تنقل هذه المياه فضلا عن أن قصور معدات ضخ المياه بالصورة التي تتناسب مع حجم الأنابيب من شأنه أن يرجع المياه إلى مصادرها وبالتالي تتعرض إلى التلوث، مؤكدا انه تم تحويل مراقبة المياه من قبل وزارة البيئة إلى وزارة الصحة، مستدركا بالقول انه في الفترة المقبلة سترجع هذه الرقابة إلى وزارته بالتعاون مع وزارة الصحة والبلديات.

واعتبر صليوة التعاون مع الوزارات الأخرى بالصعب جدا والمتعب جدا، كون عملها يتداخل مع الوزارات الأخرى وهي تعمل مع المدينة التي تتأثر بها المواطن.

(٥٣) مليار دينار مخصصات موظفي مكتب القائد العام

نواب للمدى: الفساد وصفقات الفرقاء تؤخر وزراء الأمن

بغداد/ زينب صنكور

قال نواب عراقيون إن الفساد الإداري هو من يؤخر تسمية وزراء الأمن في الحكومة الجديدة.

ويأتي ذلك، في وقت كشف نائب مستقل أن مخصصات مكتب القائد العام للقوات المسلحة من الموازنة بلغت (٥٣) ملياراً و(١٦) مليون دينار عراقي لـ(٦٢) موظفاً.

وقال النائب عن المجلس الأعلى فالح الساري في تصريح "للمدى" "ان تأخير الوزارات الأمنية هو فساد حكومي وفساد إداري"، مشيرا إلى وجود أشخاص متنفذين في الوزارات الأمنية وهم الذين يقومون حاليا بإدارة الوزارات وبالتالي ترك هؤلاء المتنفذين سيجعل العصابات تتغلغل إلى هذه الوزارات لعدم وجود شخص يشرف بصورة مباشرة على هذه الوزارات.

وأضاف: اذا تم حسم هذه الوزارات فستحسم عن طريق المحاصصة والمساومات بين القائمة العراقية ودولة القانون وستنفرد الكتلتين بهذه الوزارات كما انفردت في الحكومة.

وطالب الساري رئيس الوزراء الإسراع بتعيين الوزراء الأمنيين لان الحكومة الآن ناقصة وشرعيتها غير كاملة بسبب الوزارات الأمنية.

فيما كشف النائب عن التيار الصدري حسن الجبوري "للمدى" عن وجود صفقات ومساومات سياسية بين دولة القانون والقائمة العراقية حول الوزارات الأمنية.

وقال الجبوري "إن الوزارات الأمنية ستحسم ضمن صفقات سياسية بين القائمة العراقية ودولة القانون كما تم حسم تشكيل الحكومة ضمن الصفقات"، مشيرا إلى أن هذه الوزارات ستذهب إلى شخصيات غير مستقلة لان جميع المؤشرات تؤكد ذلك إضافة إلى أن جميع الأسماء التي طرحت هي أسماء غير مستقلة.

وأضاف الجبوري أن وجود صراع بين الكتل السياسية حول تسمية الوزراء الأمنيين لذلك تأخرت لحد الآن.

أكد عضو التحالف الوطني والنائب السابق وائل عبد اللطيف سبب تأخير الوزارات الأمنية هو تمسك القائمة العراقية بشخص محسوب على كتلة الوفاق وتمسك دولة القانون بشخص محسوب على حزب الدعوة وبالتالي فقدنا الاستقلالية في هذه الوزارات.

وقال عبد اللطيف "للمدى" "لن نعرف التشكيلة التي اعتمدت عليها الكتل السياسية بحيث أصبحت الداخلية من حصة دولة القانون والدفاع من حصة العراقية وبالتالي كل جهة تحاول أن تفرض مرشحها فالقائمة العراقية متمسكة بشخص محسوب على كتلة الوفاق وتمسك دولة القانون بشخص محسوب على حزب الدعوة وهذا كان على حساب المصلحة العامة ومصلحة الوطن لذلك فقدنا الاستقلالية التي كان من المفترض أن تتوفر في الوزراء الأمنيين".

في غضون ذلك علل النائب عن دولة القانون خالد الأسدي سبب تأخير الوزارات الأمنية هو الجدل بين الكتل السياسية. وقال الأسدي "للمدى" "إن أهمية وحساسية هذه الوزارات وضرورة تقديم أشخاص مهنيين ومستقلين لهذا أصبح نوع من الجدل بين الكتل السياسية لان البعض أراد أن يأخذ استحقاقا انتخابيا أو استحقاقا حزبيا والبعض الأخر أراد آن يدفع باتجاهات أخرى الأمر الذي عطل عملية تشخيص الوزارات الأمنية وإقرار الوزارات الأمنية إلى الآن.

واستبعد الأسدي أن تدخل الوزارات الأمنية في صفقات سياسية لان الموضوع غير مرتبط باستحقاق القائمة العراقية لوزارة الدفاع واستحقاق التحالف الوطني لوزارة الداخلية وإنما الاختلاف على آلية الاختيار وفي حال عدم التفاهم وعدم الاتفاق ليس أمام المالكي إلا اللجوء إلى البرلمان لحسم الموضوع.

من جانبه قالت النائبة عن ائتلاف الكتل الكردستانية آلا الطالباني إن البرلمان "لا حول له ولا قوة" كمؤسسة فيما يخص الوزارات الأمنية.

وأضافت الطالباني "للمدى" إن الكتل والأحزاب السياسية هي المسؤولة عن تأخير تسمية الوزارات الامنية والبرلمان كمؤسسة لا حول ولا قوة له في هذا الموضوع، مشيرة إلى وجود منافسة بين الكتل السياسية ليس لخدمة الشعب وإنما للحصول على المناصب.

وأشارت إلى أن الدستور لم يحدد مدة لاستكمال التشكيلة الحكومية لكن هذا لا يعني أن تبقى الوزارات الأمنية بالوكالة.

وقال النائب عن الائتلاف الوطني عامر الفايز "للمدى" إن ملامح التوافق بين الكتل السياسية تلوح إلى المحاصصة والمساومة على الوزارات الأمنية بين القائمة العراقية ودولة القانون وهذا خلاف ما وعدت به الكتل السياسية بأن تذهب الوزارات إلى شخصيات مستقلة ومهنية. وأضاف أن الوزارات الأمنية سيتم حسمها عن طريق المحاصصة وخاصة أن الاتفاق منذ البداية بين الكتل السياسية أن تذهب وزارة الدفاع إلى السنة المستقلين ووزارة الداخلية والأمن الوطني إلى الشيعة لذلك وهذا الأمر عرقلة تسمية الوزراء الأمنيين.

فيما قال النائب عن القائمة العراقية كاظم الشمري "للمدى" أن سبب تأخير الوزارات الأمنية هو لحد الآن لم يتم ترشيح شخص مؤهل وكفوء لشغل هذا المنصب. وأضاف أن القائمة العراقية رشحت مجموعة من الأسماء لشغل هذا المنصب لكن رئيس الوزراء يرى أنها غير كفوءة وليست مؤهلة لشغل هكذا منصب، مشيرا إلى أن هناك مجموعة من الأسماء تتسرب من التحالف الوطني على أنها سوف ترشح لوزارة الداخلية لكن لن يحصل عليها توافق داخل التحالف نفسه. وبين أن القائمة العراقية تنتظر أن يحصل إجماع على اسم معين لوزارة الداخلية حتى تستطيع أن تعطي رأيها بهذا الشخص.

هذا وقد أكد النائب المستقل عن التحالف الوطني صباح الساعدي نية رئيس الوزراء نوري المالكي بناء أجهزة تابعه له قبل تسمية الوزارات الأمنية.

وقال الساعدي في تصريح للوكالة الإخبارية للإنباء إن تأخير تسمية مرشحي الوزارات الأمنية (الداخلية، الدفاع، الأمن الوطني)، جاء بسبب عدم استكمال بناء الأجهزة الأمنية الخاصة برئيس الوزراء نوري المالكي.

وعد الساعدي ان تسمية المرشحين للوزارات الامنية بأنها اكبر من الصفقات السياسية.

وأوضح ان الأموال التي خصصت في الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١١، لموظفي مكتب القائد العام للقوات المسلحة بلغت (٥٣) ملياراً و(١٦) مليون دينار عراقي لـ(٦٢) موظفاً، شارحا:اي ان الراتب السنوي للموظف الواحد يصل الى (٩٠٠) مليون وهذا اعلى من رواتب الرئاسات الثلاث، وكذلك تخصيص(٢٢٣) للجنة دمج المليشيات التي يبلغ عدد موظفيها (١٠٠) موظف.

انزعاج من حظر التجوال ومضايقات الأمن

جمعة الكرامة: العراقيون يواصلون غضبتهم على الفساد

بغداد/ قتيبة حامد

في مشهد مشابه لمشهد يوم ٢٥ شباط تجمع آلاف المواطنين من عمال وشباب وطلبة وخريجين نساء ورجال تحت نصب الحرية ليكملوا مشوار جمعة الغضب بجمعة أخرى سميت بجمعة الكرامة.

وتوافد الآلاف إلى ساحة التحرير وسط العاصمة بغداد على الرغم من التهديدات الأمنية وحظر التجول والتحذيرات التي أطلقتها عمليات بغداد للمواطنين باحتمال وجود بعض الخروقات الأمنية.

وعبروا عن غضبهم العارم من استمرار الوضع على ما هو عليه ومن دون تغيير على الرغم من التصريحات التي أطلقها الكثير من الساسة والتي اعتبرها المتظاهرون محاولة فاشلة لاحتواء غضبهم وطرح بعض الحلول الترقيعية للوضع المزري لكافة مفاصل الدولة من حيث الفساد وضعف الخدمات والبطالة المستشرية وأزمة السكن وقلة مفردات البطاقة التموينية وانعدامها في اغلب الأحيان وصدحت حناجر المتظاهرين بالهتافات المعبرة عن استيائهم إزاء الوضع والانتهاكات والقمع الذي مارسته أجهزة أمنية ضد المحتجين ووسائل الإعلام والصحافة في تظاهرة يوم ٢٥شباط.

وأكد المتظاهرون على استمرار احتجاجاتهم في كل جمعة إلى حين تلبية كل مطالبهم والتعامل معها بجدية معتبرين أن مطالبهم شرعية ومستحقة في بلد ينعم بالثروات.

علي الجاف احد أعضاء شباب ٢٥ شباط على الفيسبوك قال للمدى إن شريحة الطلبة شاركت في التظاهرة للمطالبة بالقضاء على الفساد والبطالة ومحاسبة المسؤولين المقصرين عن الوضع الذي تشهده العاصمة بغداد، وانه من ضمن المسؤولين الذي طالبنا بإقالتهم كامل الزيدي رئيس مجلس محافظة بغداد ومحافظ بغداد صلاح عبد الرزاق.

وأشار إلى أن التظاهرة بدأت في تمام الساعة التاسعة صباحا وأعلن انتهاءها رسميا في الساعة الثانية ظهرا تحديا للمطالبات الحكومية بإنهائها في الساعة الواحدة ظهرا فالمظاهرة كانت سلمية مئة بالمئة.

وأضاف أن اغلب الشعارات التي نادينا بها "نادمون.. نادمون، واجتثاث الفساد والمفسدين" ولكن طالبنا بصورة أساسية بإقالة رؤساء الحكومة المحلية وعلى رأسهم كامل الزيدي.

متظاهر آخر يدعى عبدالله علي قال: جئنا إلى ساحة التحرير لنؤكد موقفنا الرافض للانتهاكات الحكومية الواضحة ضد المتظاهرين والمطالبة من جديد بحقوقنا الضائعة والتأكيد على محاسبة المقصرين والمفسدين في كافة أروقة الدولة ففي الوقت الذي يحصل فيه الساسة والبرلمانيون على مبالغ خيالية يعيش معظم المواطنين تحت وطأة الفقر والظلم فحسب آخر إحصائيات للفقر في العالم صنف ثلث الشعب العراقي تحت مستوى خط الفقر.

فغضبنا هو رد فعل طبيعي على الوضع في العراق فلم نشاهد من الساسة سوى اهتمام بمصالحهم ومصالح الاحزاب التي ينتسبون إليها من دون الالتفات إلى مطالب واحتياجات هذا الشعب وخاصة أصحاب الدخول المحدودة.

إلى ذلك قال رئيس تجمع المواطن لطلبة وشباب العراق الناشط في التظاهرات ليث محمد رضا إن عدم الاستجابة بشكل جدي لمطالبنا وردود الأفعال غير الديمقراطية كانت أهم الدوافع لاستمرارنا في التظاهر إذ أن المطلب الأساسي كان ولا يزال زهز إقالة رئيس مجلس محافظة بغداد كامل الزيدي وصاحبه المحافظ صلاح عبد الرزاق وإلحاقهما بالعيساوي الأمين الذي ورغم اعتراضنا على سوء أدائه في الفترة السابقة فإننا نحييه على الاستجابة لمطالبنا وتقديمه للاستقالة.

وأضاف محمد رضا: الحلول التي قدمت بدلالة كونها استجابات لمطالب المتظاهرين كانت تخديرية بل وتظليلية لحرف التظاهرة عن أهدافها الحقيقية ولهذا سنستمر في الاحتجاج السلمي كل جمعة حتى تتم الاستجابة التامة لمطالبنا في إقالة المفسدين والفاشلين وتقديم خطوات ناجعة ومقنعة لحل أزمات الكهرباء والبطالة والسكن والقيام بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي طالبنا بها مع صيانة الحريات العامة.

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون